الإسلام والمسلمون والحرية الدينية في أوروبا: اختبار إيمان*

ريم-ساره علوان: طالبة دكتوراة وباحثة في القانون المقارن بجامعة تولوز كابيتول

المقدمة

يشير وجود المسلمين في أوروبا إلى تغيير ثقافي جوهري بالنسبة للمجتمعات الغربية التي باتت تتقبل وجود شعوب مسلمة دائمة وجلية. ونظرًا للتاريخ المضطرب بين العالم الإسلامي وأوروبا، يمثل واقع المجتمعات المسلمة الأوروبية نقطة تحوّل مهمة. ففي الماضي، تمّ وضع النقاشات في إطار الإسلام مقابل الغرب، لكن ذلك تحوّل إلى الإسلام في الغرب. وفي انتقالنا من المهاجرين من الجيل الأول والثاني إلى مسلمين ولدوا في الغرب، سيتحول تركيز الحديث إلى إسلام أوروبا إن لم يكن الإسلام الأوروبي الناشئ.

تاريخيًا في أوروبا، لعب الدين ومشتقاته دورًا أساسيًا في عملية العلمنة وتطبيق الحق في الحرية الدينية.[1] وبفضل هذا التحديد ورسم حدود حرية التعبير الديني ضمن مجتمع علماني، برز الحق في الحرية الدينية. وبالتالي تمكّن من الفصل، أو أقلّه التمييز، بين الدول الأوروبية ومؤسساتها الدينية، مع ضمان سيادة الدول على المؤسسات. ويترسخ الإسلام في أوروبا في إطار هذا التقليد القانوني وسط تداعيات تجاوزت الحدود الأوروبية وأثرّت في استراتيجيات للتفريق بين الدين والعلمانية. ونتيجةً لذلك، ضمنت العلمانية الأوروبية الحرية الدينية للمسلمين، لكنها ربطت علاقاتهم بدولهم الأم من خلال ترسيخ النموذج القانوني الديني في أعقاب معاهدة وستفاليا التي تم التوقيع عليها عام 1648[2] ليكون نموذجًا مشتركًا ووضعًا قائماً على السواء. بعبارة أخرى، ومن خلال تفسير نموذج الحرية الدينية المعاصر السائد حاليًا، أجّج وجود المسلمين في أوروبا جدلًا حول طبيعة الحرية الدينية الدقيقة في إطار النموذج المجتمعي في أوروبا، أُعتُقد سابقًا أنه تمّ حله.

كان وجود المسلمين في أوروبا وتطوير شبكات المجتمع المسلم قد دمّر صلابة «المعايير الضمنية»[3] لنموذج وستفاليا. غير أن القانون الأوروبي المتعلق بالحرية الدينية سعى جاهدًا إلى دمج كل من المظاهر الفردية والهيكلية الفريدة للمجتمعات المسلمة العابرة للحدود. ولابدّ من الإشارة إلى أن أزمة الحق الأوروبي في الحرية الدينية في وجه الإسلام هي نتيجة ممارسة – أو المطالبة بممارسة – هذا الحق من قبل الأفراد والجماعات المنتمية إلى دين أو ثقافة لم تشارك في عملية السلام الديني عام 1648 والمبادرة الدستورية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي نعيش فيه اليوم. ويدعو ذلك إلى التشكيك في التلقائية العالمية المزعومة للنموذج السياسي الذي حكم أوروبا حتى تاريخه.[4]

ومن أجل إظهار ديناميكيات القانون الأوروبي حول الحرية الدينية فيما يتعلق بالإسلام، لابدّ من الأخذ في الحسبان التمييز الكلاسيكي بين النموذج الحديث المرتكز على الدولة للحق بالحرية الدينية والنموذج المعاصر المرتكز على الأفراد للحق نفسه، اللّذين تطوّرا من خلال دستورية ما بعد الحرب العالمية الثانية بغية مطابقة الأنظمة القانونية الوطنية مع قانون حقوق الإنسان الدولي.[5] ويُظهر هذا التمييز الأساسي كيف تكشف معاملة المسلمين في أوروبا الطبيعة الهجينة الحتمية للقانون الأوروبي إزاء الحرية الدينية (الحديثة والمعاصرة على السواء)، ما يكشف عن توترات ويحدد

* تنويه: نُشَر النص الأصلي للمقال باللغة الإنجليزية، وهي النسخة المعتمدة. وقد تمت الترجمة بغرض نشر النتائج على نطاق أوسع. يمكن الاطلاع على النسخة الإنجليزية للتقرير عبر هذا الرابط: https://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/the-islamic-tradition-and-the-human-rights-discourse

[1] Philippe Portier, "State Regulation of Religion in Western European Countries" in *Politics of Religion in Western Europe: Modernities in Conflict?*, ed. François Foret and Xabier Itçaina (Milton Park, Abingdon, Oxon: Routledge, 2011), 93-107.

[2] ساعدت معاهدة وستفاليا على وضع أساس الدولة المعاصرة في أوروبا. وقد أنهت المعاهدة، التي استغرقت 4 سنوات من المفاوضات، حربين كبيرتين: حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية (1618-1648) والحرب–الهولندية التي استغرقت ثمانين عاماً (1568-1648)؛
Derek Croxton, "The Peace of Westphalia of 1648 and the Origins of Sovereignty," The International History Review 21, no. 3 (1999), 569-591.

[3] Richard Mohr, "The Christian Origins of Secularism and the Rule of Law," in *Law and Religion in Public Life. The Contemporary Debate*, ed. Nadirsyah Hosen and Richard Mohr (London-New York: Routledge, 2011), 34-51.

[4] Sarah Carol and Ruud Koopmans, "Dynamics of Contestation over Islamic Religious Rights in Western Europe," *Ethnicities* 13, no. 2 (2013), 165-190.

[5] Monika Wohlrab-Sahr and Marian Burchardt, "Multiple Secularities: Toward a Cultural Sociology of Secular Modernities," *Comparative Sociology* 11, no. 6 (2012), 875-909.

الحرية الدينية باعتبارها حقًا شخصيًا ومجتمعيًا مطلقًا مضمونًا للمجتمع السياسي المتعدد ومنه.

جولة على عمليات العلمنة واللائكية[6] ونماذج الكنيسة الدولة الأوروبية التقليدية

قبل وصول المهاجرين المسلمين، تمت تنحية الأنظمة القديمة لعلاقات الدولة–الكنيسة نتيجة صعود العلمانية. غير أن وصول مهاجرين مسلمين جدد أعاد إحياء الإطار القديم من قِبل أولئك الساعين إلى استخدامه كأداة للأمن العام والدفاع وتعزيز دور الكنائس في أوروبا، ولو من وجهة نظر ثقافية فحسب.[7] ويمكن تجزئة هذه العملية إلى ثلاث مراحل متسلسلة في العلاقة بين أوروبا والإسلام خلال حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية.

في المرحلة الأولى، التي دامت حتى سبعينيات القرن الماضي، وُصف المسلمون في أوروبا بأنهم «أقلية دينية غير إثنية».[8] وكانوا في بادئ الأمر عمّالًا مهاجرين لم يكن حقهم بالحرية الدينية ذا صلة بإدارة وجودهم. وفي المرحلة الثانية، التي استمرت حتى ثمانينيات القرن الماضي، اعتُبر المهاجرون في المقام الأول مسلمين (خلافًا لربطهم ببلدهم الأم) وبات يُنظر إليهم على نحو متزايد من المنظار الأوروبي للحرية الدينية.[9] أما المرحلة الثالثة، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، فقد انطلقت حين اعتُبر المسلمون أنهم يشكلون تهديدًا لأوروبا وبات الحق بالحرية الدينية مستخدمًا أكثر فأكثر كأداة مراقبة لإنفاذ الترابط الاجتماعي وأمن الدول القومية. ورغم أن المسلمين يستفيدون من القوانين الأوروبية التي تحمي الحرية الدينية، لم يضع ذلك حدًا للجدل حول مكان المسلمين في أوروبا. بدلًا من ذلك، تفاقم الوضع في ظل تشاطر المطالب الدينية الصادرة عن المسلمين مع الأوروبيين من معتقدات دينية أخرى. وقد تبدّلت مطالب المسلمين من كونها متعلقة بحق محدد إلى رغبة أشمل بمواطنة ناشطة تهدف إلى دمج الثقافة الإسلامية والهوية الدينية للأوروبيين الجدد في الساحة العامة.

وعلى أثر الدعوات إلى الحرية الدينية للمسلمين، وجدت مختلف الأوضاع المقَرّة للكنائس التقليدية والتي تطال المسلمين ترابطًا سياسيًا جديدًا. غير أن تحقيق هدف الدمج من خلال الحق بالحرية الدينية يتطلب التزام مؤسسات وقادة المجتمعات المسلمة صراحةً بالقيم والمبادئ الأكثر رمزيةً للديمقراطيات الدستورية والتحررية المعاصرة: العلمانية وحقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتنوّع الجندري والمبدأ الفرنسي «التعايش»،[10] المستخدمة من قِبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج في قضية *S.A.S* ضدّ فرنسا[11] لدعم القانون الذي يحظر تغطية الوجه بالكامل في الأماكن العامة.

إنه تحوّل مهم إذا ما قارنّا هذا الشرط مع شروط الحداثة التحررية في القرن التاسع عشر، حيث أن هذه الأخيرة طالبت بأن تتقيّد الكنائس فقط بالتداعيات المعيارية الرئيسية للقيم التي كرستها الدول. ولا شكّ في أن الدول العلمانية حاربت العقائد الإيديولوجية التي وضعتها الأديان، ولا سيما العقائد الكاثوليكية، لكن من دون السعي إلى تحدي شرعيتها الدينية على وجه الخصوص. لكن في المقابل، يتطلب التمتع بالحق في حرية دينية حقيقية اليوم التزامًا وإخلاصًا وحتى في بعض الأحيان دعمًا دينيًا للأرباح المجتمعية الرئيسية وتحويل الجماعات الدينية إلى أديان دستورية إن لم نقل أديان مدنية.

وفيما يتعلق بالمسلمين، يتمّ عادةً تبرير هذه المقاربة بمعلومتين بسيطتين على ما يبدو، الكمية والمرحلية: فعدد المسلمين كبير ولم يمضِ على وجودهم وقت كافٍ للمطالبة بالإعفاءات من المفاهيم الحالية للحرية الدينية، بما في ذلك مسائل كحظر المآذن وارتداء الحجاب. غير أن الخوف من الإفراط المرتبط بالتصور الخاطئ المفترض لانتهاكات التوافق الديني المنطقي يضلّل رؤيةً جوهريةً للإسلام والمسلمين. فهو يحوّل الحق بالحرية الدينية إلى ضمانة للحفاظ على موقع الأغلبية وكذلك أداة للإدماج. وبالتالي لن تكون الحرية الدينية أكثر من مجرد مرحلة بسيطة ستميل، من خلال فصل ومحاولة علمنة الأديان المختلفة، إلى علمنتها وتقليص أثرها ضمن مجتمع مدني متناغم.

---

[6] We understand the concept of laïcité as used in France as the "rejection of the political role of religion and as an obligation of the state to be indifferent toward religion." Rim-Sarah Alouane, "Freedom of Religion and the Transformation of Public Order in France," *The Review of Faith and International Affairs* 13, no. 1 (2015).

[7] Ronan McCrea, *Religion and the Public Order of the European Union* (Oxford: Oxford University Press, 2010.)

[8] Maleiha Malik, "Progressive Multiculturalism: The British Experience" in *European Multiculturalism Revisited*, ed. Alessandro Silj (Zed Books, 2010), 52.

[9] Rim-Sarah Alouane, "Re-evaluating Laïcité in Light of France's Historical Treatment of Muslims," *Ethnicities* (2015), 6.

[10] التعايش هو مبدأ فرنسي يحدد بشكل مبهم علاقات المواطنين المفتوحة بين بعضهم المستمدة من القرار الفرنسي الخاص بـ«الإخوة». واستخدمت الحكومة الفرنسية هذا المفهوم من أجل حظر النقاب في فرنسا، وفي 2014، قبلته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. راجع:
Alexandria Weller, "The Future of 'Living Together': An Analysis of the European Court of Human Rights' S.A.S. v. France," *North Carolina Journal of International Law* 41, https://www.law.unc.edu/journals/ncilj/issues/volume41/the-forum/------the-future-of-living-together-an-analysis-of-theeuropean-court-of-human-rightss-sas-vfrance/, 105.

[11] S.A.S. v. France, 43835/11, July 1, 2014. For further developments, see Erica Howard, "S.A.S. v. France: Living Together or Increased Social Division?" *EJIL: Talk!*, July 7, 2014, https://www.ejiltalk.org/s-a-s-v-france-living-together-or-increased-social-division/; Osmanoğlu & Kocabaş v. Switzerland, 29086/12, January 10, 2017, 98 & 100.

وينطوي هذا المشروع، المدعوم من سياسة تدخل حكومي متينة، على إنشاء قيادة دينية مذعنة وتعريفات أشكال وهيكليات ومحتويات «إسلام أوروبي» مذعن. وبهذا المعنى، يجدد القانون الإسلامي النمساوي لعام 2015 [12] واتفاق الأحزاب السياسية الدنماركية ضد المبشرين الدينين في مايو/أيار 2016،[13] وبشكل عام المساعي المبذولة في أوروبا والرامية إلى تدريب القادة الدينيين المسلمين أو إلى افتتاح أو إدارة مساجد، من بين أمثلة أخرى، بشكل أساسي ممارسات السلطة القديمة المفروضة على الكنيسة وتقاليد الكنائس الوطنية. وهذا يعني أنه من أجل الحصول على مواطنة كاملة في السياق الأوروبي، على المسلمين أولًا استيعاب الحقوق المكتسبة للعلمانية الحديثة وتسجيل طلباتهم الدينية الفردية والترابطية في إطار منظمات كنسية تمثل نوعًا من التديّن لا تعتبره الدولة مصدر تهديد. ومن خلال اللجوء إلى عملية توطين الدين هذه، تمكّن الحق الأوروبي في الحرية الدينية من تنظيم مساحة تبقي الأديان بعيدة عن الساحة السياسية. واليوم، لا يزال مؤيدو تدجين الدين يعتبرون هذه الخطوة ضروريةً لإدارة مجتمع تعددي، ولو كان يتمتع باستقلالية قوية على كافة المستويات. وعليه، لم تعد الحرية الدينية نظامًا يحكم حق الفرد بحرية المعتقد، ولكن بالأحرى صندوقًا يتمّ فيه حماية المؤسسات وحرية التعبير الدينية من الهيكليات الحاكمة.

وقد كشفت مسألة دمج المسلمين والإسلام في أوروبا عن طابع سياسي للحق بالحرية الدينية وأبرزت إلى العلن الطابع السياسي والمتعدد المعاني لمداولات الدولة وسلوك الأفراد، ويحدث ذلك من خلال تسليط الضوء على التوترات بين حاجات الدولة للأمن والسلطة وحاجات الأفراد لحقوق الإنسان.[14]

إيجاد مكان للإسلام في أوروبا

تسلّط هذه التوترات والتحديات الضوء على الصعوبة التي تعانيها أوروبا في قبول الطبيعة المتعددة الاتجاهات للعولمة، حيث يتمثّل رد فعل الدول القومية بوضع سياسات موجّهة نحو حماية الحدود والدفاع عنها في السياقين الأمني والثقافي. ومن هذا المنطلق، لابدّ من النظر في التدابير الوقائية المفروضة على المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، التي «كما هي معدّلة بمعاهدة لشبونة تمنح قيمةً أكبر بكثير لمبادئ الفرعية والتناسبية والهوية الوطنية»،[15] إضافةً إلى موقف المفوضية الأوروبية التي تعتبر أن وحدها الجماعات الدينية وغير الطائفية المعترف بها أساسًا على المستوى الوطني يمكنها أن تشارك في الحوار.[16]

ويتجلى هذا السلوك الدفاعي نفسه على نحو أكبر فيما يتعلق بالهيئات القضائية العابرة للحدود، لا سيما «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان». وبات تذكير المحكمة المستمر باحترام هامش التقدير[17] الخاص بالدولة – وخصوصًا في مسائل الحرية الدينية – مستمرًا الآن وتمّت توسعت نطاقه ليطال قرارات «محكمة العدل الأوروبية» في لوكسمبورج، على سبيل المثال، حين حكمت في قضية أشبيتا ضد مجموعة *G4S* بشأن الآثار التمييزية لحظر ارتداء الحجاب في مكان العمل من قِبل موظفة مسلمة، ما أدى إلى طردها. وحكمت محكمة العدل في قضية أشبيتا أن ما من «تمييز مباشر» في حال كان للشركة قواعد داخلية تحظر ارتداء أي رمز سياسي أو فلسفي أو ديني. وبذلك، تحدّ الشركة على نحو متساوٍ التعبير عن كافة المعتقدات من دون تمييز. ومن خلال ردّ دعوى تمييز مباشر، أشارت محكمة العدل إلى أنه ما

[12] في 31 مارس/أذار 2015، بعد 3 سنوات من المفاوضات، تمّت الموافقة على قانون في النمسا. فقد حدد القانون الإسلامي النمساوي حقوق وواجبات المجتمعات المسلمة، لا سيما حق ممارسة الدين الإسلامي، بغية حماية حقهم في كونهم مسلمين ونمساويين على السواء؛
Bundesministerium für Europa, *Federal Law on the External Legal Relationships of Islamic Religious Societies,* ERV_2015_1_39, March 31, 2015, https://www.bmeia.gv.at/fileadmin/user_upload/Zentrale/Integration/Islamgesetz/Islam_Law.pdf.

[13] في 31 مايو/أيار 2016، توصّلت الأحزاب السياسية الأربعة في الدنمارك إلى اتفاق مع الحكومة الدنماركية حول وضع قائمة عقوبات وطنية تحظر الواعظين الدينيين الذين يحجّمون القوانين والقيم الدنماركية. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2016، نشرت دائرة الهجرة الدنماركية لائحة بأسماء 6 واعظين محظورين؛ 5 منهم كانوا مسلمين وآخر إنجيلي أمريكي. راجع:
"Entry Ban for Certain Religious Preachers: A New National Sanction List," *Ny i Danmark*, February 5, 2017, https://www.nyidanmark.dk/en-GB/News-Front-Page/2017/11/Entry-ban-for-certain-religious-preachers-%E2%80%93-a-new-national-sanction-list.

[14] See, for example, the Burkini Affair: Conseil d'État, Ordinance 402742, 402777, *Ligue des droits de l'homme et autres.* See also Rim-Sarah Alouane, "The French Council of State on the Burkini – Part 2: Upholding Religious Freedom," Oxford Human Rights Hub, October 18, 2016 ,http://ohrh.law.ox.ac.uk/the-french-council-of-state-on-the-burkini-part-2-upholding-religious-freedom

[15] Theodore Konstadinides, "The Constitutionalisation of National Identity in EU Law and Its Implications," *SSRN Electronic Journal* (2013), doi:10.2139/ssrn.2318972.

[16] European Ombudsman, "Decision of the European Ombudsman in His Inquiry into Complaint 2097/2011/RA against the European Commission," Decision on January 25, 2013, §48, https://www.ombudsman.europa.eu/en/cases/decision.faces/en/49026/html.bookmark.

[17] هامش التقدير هومبدأ طوّرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لدى التدقيق فيما إذا كانت دولة عضو قد خالفت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويشير إلى أنه يحق لدولة عضو بهامش من الحرية، على أن يكون ذلك تحت إشراف المحكمة، حين تتخذ خطوات تشريعية أو إدارية أو قضائية في مجال حق من حقوق الاتفاقية. راجع أيضًا:
Andreas Follesdal and Nino Tsereteli, "The Margin of Appreciation in Europe and Beyond," *The International Journal of Human Rights* 20, no. 8 (2016).

من معلومات تُظهر أنه تمّت معاملة الآنسة أشبيتا بشكل مختلف عن باقي الموظفين.[18]

الدمج المؤلم للإسلام الأوروبي: ما الدافع وراء تحوّل العلمانية واللائكية؟

رغم المقاومة التي أبدتها الدول الأوروبية، ها هي تختبر تغيرًا عميقًا في آليات ممارسة السيادة، ويواجه الإسلام الأوروبي الناشئ نماذج الدولة–الكنيسة الضعيفة. وفي الوقت الراهن، تميل الدستورية الأفقية والتي تركّز على الأفراد إلى نزع الطابع المؤسسي عن الحق بالحرية الدينية، من خلال الانتقال من التسميات الدينية باعتبارها أنظمة قانونية خارجية إلى الاتحادات الحكومية والدينية باعتبارها مصطلحات خاصة للمجتمع المدني. وتميل هذه الدستورية نفسها إلى تحريف الحق في الحرية الدينية من خلال دمجه في حريات المعتقد والرأي وإنشاء النقابات ومبادئ المساواة وعدم التمييز.[19]

وعادةً ما يشير الطابع الخاص للعلمانية الحديثة إلى فصل المؤسسات الدينية عن الدولة وكذلك إلى استقلاليتها التصاعدية في الأبعاد اللاهوتية البحتة. وقد استند هذا التخصيص إلى الوعي بالاختلاف الديني وغالبًا إلى اعتبار ديانة ما أصولية وعكسية بطبيعتها. في المقابل، يشير التخصيص المعاصر للعلمانية إلى المنظمات الدينية المدرجة في المجتمع المدني والمعترف بأنها تحمل مصلحة عامة. وإن هذا الشكل من الخصخصة «العامة» يلغي الإجماع القانوني والاجتماعي القائم سابقًا فيما يتعلق بالاستثناءات الدينية وجوهريًا الحق في الحرية الدينية بحدّ ذاته، ما يعتبر على نحو متزايد بأنها مزايا غير مبررة. في هذا السياق، يشير البروفسور والعالم السياسي أوليفر روي إلى أنه أمام المجتمعات الدينية ثلاثة خيارات وهي:

1) الاعتكاف في المضمار الخاص للأفراد أو في «جيتو» المجتمعات (Amish, Lubavitch). 2) الاعتراف بالطلاق والمطالبة بـ«الإعفاءات الدينية» و«الضمير الواعي»، بالنسبة إلى الكنائس الرئيسية. و3) إعادة صياغة المعايير الدينية بطريقة يقبلها المنطق العلماني، بعبارة أخرى «إصلاح» الدين (دعوة مستمرة موجهة إلى الإسلام، ولكن أيضًا إلى الكنيسة الكاثوليكية).

الخيار الأول هو ما تطالب به اللائكية الفرنسية. والثانية هي رد فعل دفاعي من المجتمعات الدينية التي تحوّل الحرية الدينية إلى حرية الكنيسة (الحرية الدينية) أو من أي مجتمع محدد يطالب بحقه في أن يكون مختلفًا. أما الخيار الثالث، فهو الأكثر شيوعًا على الأرجح من حيث الرأي العام، إذ يطالب صراحةً الأديان بأن تصلح نفسها بغية أن تتماشى والقيم العلمانية.[20]

وكما قيل عن الأديان الدستورية، قد يتطلب الاعتراف بهذا الدور العام تدجينًا إضافيًا للتسميات الدينية من أجل ضمان التزامها بالقيم التي يتشاركها الجزء الأكبر من المجتمع. لكن هذا الاعتراف يسلّط الضوء على صعوبة تقبّل أساليب الحياة الدينية التي تُعتبر بمثابة انتهاكات لحقوق الإنسان. فحين يتم تفسير هذه الأعراف الدينية على ضوء عقلانية مستلهمة من أتباع العلمانية الأصولية، أو بالأحرى الليبراليين المتعصّبين الذين يصبحون غير متسامحين، يتم استخدامها ضد الأفراد والأقليات تحت أسطورة السلطة العليا للدولة المقاومة لأي شكل من التوافق الديني.[21]

الخاتمة

تتطلب الأشكال الحديثة والمعاصرة على السواء للعلمانية السيادة السياسية للدولة من أجل ضمان فعالية الحقوق. فمن جهة، تلغي العلمانية المعاصرة إلى حدّ كبير حدود الدول والمجتمعات الدينية. لكن من الصعب أن نتصوّر الاختفاء الكامل للمعيارية القانونية التي تطوّرت في السياقات المجتمعية الاستقلالية الدينية والسلطة السياسية القادرة على تجاهل التوجه الديني للمشرعين. وعليه، يكتسي تصوّر اختفاء حق أوروبي بالحرية الدينية صعوبة مماثلة. وبالتالي، سيستمر التوتر بين الآفاق الجديدة التي ترسمها الديانات والحقوق الدستورية المنفصلة عن الخاصية الدينية بكاملها وإرث الحق الحديث المرتبط بالحرية الدينية في تحديد معالم التاريخ القانوني والسياسة. وفي حين أن أسس الحق في الحرية الدينية في أوروبا بدت وكأنها صامدة لأجيال، ستلعب قضية المسلمين في أوروبا القائمة حاليًا دورًا مهمًا في تحديد مستقبل هذا الحق.

[18] Court of Justice of the European Union, C-157/15 Achbita, Centrum voor Gelijkheid van kansen en voor racismebestrijding/G4S Secure Solutions, March 14, 2017, 30.

[19] For instance, the European Union Agency for Fundamental Rights report of 2016 does not refer once to religious freedom, but refers to equality and discrimination on the grounds of religion or belief. See http://fra.europa.eu/en/publication/2016/fundamental-rights-report-2016.

[20] Olivier Roy, *Rethinking the Place of Religion in European Secularized Societies: The Need for More Open Societies*, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, March 2016, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/40305/RSCAS_Research_Project_Conclusion..pdf?sequence=3&isAllowed=y, 9.

[21] Roy, *Rethinking the Place of Religion in European Secularized Societies.*